جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة :الثالثة

المادة :تاريخ العراق الحديث

عنوان المحاضرة /

العراق في العهد العثماني المتأخر 1831-1914 .

م.م. بشرى صبار حسين

2025-2026

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العراق في العهد العثماني المتأخر (1831 - 1914 م)

المحاضرة الأولى: الأوضاع العامة وسياسة السيطرة العثمانية

سيطرت الدولة العثمانية على العراق عام 1534 م وامتدت حتى عام 1920 م عندما دخل العراق تحت الانتداب البريطاني بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى على يد بريطانيا وحليفاتها. وبقي العراق تحت الحكم العثماني قرابة الأربعة قرون، عدا بعض السنوات التي أصبح فيها العراق تحت الحكم الصفوي من عام 1623 حتى 1637 م.

وقد فرضت الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة على المدن الكبيرة مثل بغداد، البصرة، والموصل، أما بقية مناطق العراق الأخرى فقد وقعت تحت سيطرة القبائل. وكثيراً ما كانت تلك العشائر تتمرد وتثور على الدولة العثمانية بسبب محاولات الأخيرة فرض الضرائب عليها، والتي مثلت تحدياً كبيراً للسلطة العثمانية. ووصل الأمر في إحدى المرات إلى قيام عشائر عنزة وشمر وزبيد بمحاصرة مدينة بغداد حصاراً شديداً، كادت تطيح بالوالي علي رضا باشا (1831 - 1842 م) نفسه، والذي استلم الحكم في العراق عام 1831 م بعد انتهاء حكم المماليك إثر سيطرة الدولة العثمانية على الحكم والقضاء على داوود باشا، آخر ولاة المماليك.

واتبعت الدولة العثمانية سياسة أخرى تجاه العشائر العراقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن فشلت سياسة البطش والقوة التي انتهجتها في السابق، ولاسيما عقب انتفاضة مفتي بغداد عبد الغني جميل زاده عام 1832 م والمذبحة الكبرى ضد أهالي كربلاء سنة 1842 م والتي راح ضحيتها قرابة 4000 مواطن من أهالي المدينة. فضلاً عن ذلك، فإن سياسة التعسف التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية ضد العراقيين من خلال فرض التجنيد الإلزامي وإجبارهم على دفع الأموال بصورة قسرية لتغذية الحروب التي تخوضها الدولة في الغرب، دفعت بالدولة إلى التفكير في تبديل تلك السياسة لأجل السيطرة على العشائر. فعملت خلال ولاية مدحت باشا (1869 - 1872 م) على توطين العشائر الرحالة في مناطق مستقرة، عبر توزيع الأراضي الزراعية عليها عند استحداث نظام التسجيل العقاري (الطابو)، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو توطين واستقرار القبائل لتسهيل مهمة الدولة في جمع الضرائب وتجنيد أفرادها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن الخطوات الجديدة التي اتخذها الوالي مدحت باشا في إسكان العشائر لم تحقق النجاح المطلوب، بسبب اعتماده على جهاز إداري وموظفين غير أكفاء، بالإضافة إلى تفشي الرشوة والمحسوبية والمنسوبية في جهاز الدولة، فضلاً عن عدم اكتراث الولاة الذين جاءوا بعده بمتابعة مشروع توطين العشائر، بل إنهم عادوا إلى استخدام السياسات القديمة القائمة على القوة والعنف. كما أن أولئك الولاة لم يكترثوا بالتقاليد الاجتماعية للسكان العرب في تلك المناطق وازدروها، فظلت صورة الدولة العثمانية ملازمة للعنف والتسلط والاضطهاد في نظر العشائر. ونتيجة لذلك استمرت التمردات والمعارك بين العشائر والعثمانيين الذين قادوا حملات يائسة وفاشلة في معظم الأحيان، فاضطروا في النهاية إلى منح المقاطعات والأراضي الزراعية بطريقة الالتزام لقاء مبالغ سنوية يؤدونها إلى الخزينة في بغداد، وفي هذه المدة ازدادت المجتمعات العشائرية صلابة في مواجهة السلطة العثمانية.

الأوضاع السياسية والاجتماعية في المدن

أما الأوضاع في المدن العراقية في العهد العثماني الأخير فكانت حالتها سيئة هي الأخرى بسبب الإهمال الكبير؛ فقد كثرت المجاعات وانتشرت الأمراض والأوبئة وخاصة مرض الطاعون الذي عانى منه سكان بغداد وغيرهم من المدن. وكان الولاة العثمانيون حكاماً مستبدين لا يهمهم سوى مصالحهم ولا يترددون في استخدام القمع والاضطهاد ضد أبناء المدن العراقية. كما تميزت سنوات حكمهم بعدم الاستقرار، ولا سيما المتأخرين منهم، حيث لم تتجاوز ولاية بعضهم سوى أشهر قليلة، مما انعكس سلباً وولد لدى الكثيرين من أبناء المدن حالات من التذمر والازدراء، ونتج عن ذلك عدد من الانتفاضات والثورات ضد السلطات الإدارية العثمانية المتعاقبة.

وكان العراق قد شهد حالة من شبه الاستقلال السياسي عن السلطة العثمانية خلال سنوات حكم المماليك (1750 - 1831 م)، لكن الدولة العثمانية استعادت سيطرتها المباشرة على البلاد عام 1831 م بعد انهيار حكم آخر ولاة المماليك داوود باشا، لينتهي بذلك حكم المماليك الذي دام (81) عاماً، ويبدأ عهد الولاة العثمانيين الجدد بالوالي علي رضا باشا (1831 - 1842 م). وتوالت الأزمات والإهمال وعدم معالجة المشاكل، وكثرت التدخلات والدسائس التي أثارها القناصل الأجانب وخاصة القنصلين الفرنسي والبريطاني خلال ولاية محمد نجيب باشا (1842 - 1849 م).

علاوة على ذلك، عانى العراق من الأحداث الخارجية وخاصة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى، والتي كان من أبرزها حرب القرم (1853 - 1856 م) بين روسيا من جهة والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى؛ حيث عانى العراقيون من زجهم في ساحات القتال وجمع الأموال قسراً لإدامة الحرب. ورغم انتهاء الحرب، استمرت السلطات المحلية في فرض التجنيد الإجباري الذي جوبه برفض شديد، فانتشر العصيان والتمرد العشائري لا سيما في مناطق ديالى والفرات الأوسط. وكان من الأسباب الرئيسة لتردي الأوضاع إهمال السلاطين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العثمانيين في العاصمة (الآستانة) لشؤون الأقاليم التابعة لهم واستبدادهم وجهلهم وتبذيرهم للأموال.

وعلى الرغم من ذلك، تعد سنوات ولاية مدحت باشا من أهم الفترات التي شهدت إصلاحات مهمة، حيث اهتم بإنشاء المدارس الحديثة وبناء المطابع والمستشفيات ومد خطوط السكك الحديدية، وحارب الرشوة والفساد، واهتم بالزراعة واستصلاح الأراضي بنظام الطابو، مما ساعد على استقرار بعض العشائر البدوية، وقام ببناء مدن حديثة كـ (الرمادي) و(الناصرية) التي صممها المهندس البلجيكي (موسلي).

العهد الحميدي والانقلاب الدستوري

دخل العراق مرحلة سياسية جديدة بعد وصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة في 30 آب 1876 م خلفاً للسلطان مراد الخامس. وتميزت سنوات حكمه بالاستبداد المطلق، وكان من أبرز مظاهره تعليق العمل بالدستور العثماني سنة 1878 م بعد سنتين من إعلانه، وفرض رقابة شديدة على الصحف والمطبوعات. وانعكس ذلك على العراق بإهمال الولاة لأمور البلاد، فتدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعاشية وانتشرت المجاعة خاصة في المناطق الشمالية، وكثرت الانتفاضات ومنها ثورة (منصور باشا السعدون) في مناطق المنتفك بجنوب العراق سنة 1886 م.

وفي 23 تموز 1908 م، قادت جمعية (الاتحاد والترقي) عزل السلطان عبد الحميد الثاني وأعادت العمل بالدستور، واتبع القادة الجدد (الاتحاديون) سياسة علمانية للتقرب من الدول الأوروبية، كما كانوا أعضاءً في المحافل الماسونية. إلا أن الوضع في العراق لم يتغير كثيراً واستمر سوء الإدارة، عدا بعض الإصلاحات المحدودة للوالي ناظم باشا (1911 - 1912 م)، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 م ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، وانتهت بخسارتها ووقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني.

الحركة الفكرية وتنامي الوعي القومي

تعد دراسة التطورات الثقافية في العراق للمدة من 1869 إلى 1914 م الركيزة الأساسية في بنية المجتمع العراقي آنذاك، ويرجع ذلك بشكل أساسي لظهور الصحافة متمثلة بـ (جريدة الزوراء) التي صدر عددها الأول في حزيران 1869 م في عهد الوالي مدحت باشا الذي جلب مطبعة حديثة للبلاد. ورغم أن مصر وبلاد الشام سبقت العراق في هذا المضمار، إلا أن الكتاب العربي المطبوع مكن القراء العراقيين من الاطلاع بيسر على دواوين الشعراء والأعمال الرفيعة للأدباء والمؤرخين، مما فتح باباً للمقارنة بين ماضي الأمة الزاهر وحاضرها المتخلف في ظل الاحتلالات.

وسهلت الصحافة المنتشرة في الوطن العربي اطلاع القراء في العراق على المقالات التي ينشرها مفكرون وأدباء بارزون أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي، والذين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تناولوا قضايا ملحة كالحقوق القومية، والتعليم، والإصلاح الاجتماعي. كما ساهمت في ربط القارئ العراقي بالأحداث والمشاكل وقضايا الأمة المصيرية في ظل الاحتلال الاستعماري لبعض أجزاء الوطن العربي، فأخرجت الصحافة قراءها من النطاق المحلي إلى الإطار القومي. ومن جهة أخرى، ساهم الشعراء والأدباء العراقيون بمقالات وقصائد شعرية بارزة ركّزت على تطوير الفكر القومي العربي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner